Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (1): 119-134
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.1.7

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Analysis and measurement of the relationship between the money supply and the unemployment rate in Iraq for the period (2004-2023)

Mustafa Muhammed Obaid*, Khaled Rokan Awad
College of Administration and Economics/University of Fallujah

Keywords:
Money Supply, Unemployment Rate, Iraqi Economy.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	23 Apr. 2025
Received in revised form	11 May. 2025
Accepted	12 May. 2025
Available online	31 Dec. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Mustafa Muhammed Obaid
College of Administration and Economics/University of Fallujah

Abstract: The research aims to analyze and measure the relationship between the money supply and the unemployment rate in Iraq during the period (2004-2023). This is done by examining the impact of changes in the money supply on the labor market and the nature of this relationship using economic and econometric methods. It also highlights the crucial role of the money supply in stimulating or undermining economic activity, and the extent to which this impacts employment and unemployment levels. The importance of the research lies in the role played by monetary policy in influencing the unemployment rate, particularly in the Iraqi economy, which relies primarily on oil revenues and government spending. The research problem is to answer the following question: Do changes in the money supply affect unemployment rates during the period (2004-2023) in Iraq, and what is the nature of this relationship? The results showed that monetary expansion did not always lead to lower unemployment rates, especially when monetary expansion was associated with rising prices and inflation rather than increased investment and production. The research recommends reducing excessive reliance on oil revenues by developing realistic strategic plans to encourage other productive sectors, such as manufacturing, agriculture, tourism, and logistics, with the aim of diversifying sources of national income and increasing job opportunities outside the public sector.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (1): 119-134
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.1.7

تحليل وقياس العلاقة بين الكتلة النقدية ومعدل البطالة في العراق للمدة (2004-2023)

مصطفى محمد عبيد **خالد روكان عواد**
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الفلوجة

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل وقياس العلاقة بين الكتلة النقدية ومعدل البطالة في العراق خلال المدة (2004-2023)، وذلك عن طريق دراسة تأثير التغيرات في الكتلة النقدية على سوق العمل، وما طبيعة هذه العلاقة باستخدام الأساليب الاقتصادية والقياسية، وبيان الدور الحاسم الذي تؤديه الكتلة النقدية في تحفيز النشاط الاقتصادي أو تقويضه، ومدى انعكاس ذلك على مستويات التوظيف والبطالة، وتكمن أهمية البحث من خلال الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في التأثير على معدل البطالة، لا سيما في الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل رئيس على الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي، تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الآتي: هل تؤثر التغيرات في الكتلة النقدية على معدلات البطالة للمدة (2004-2023) في العراق، وما هي طبيعة هذه العلاقة؟ وأظهرت النتائج أن التوسع النقدي لم يؤدِ دائمًا إلى انخفاض معدلات البطالة، لاسيما عندما كان التوسع النقدي مرتبطًا بارتفاع الأسعار والتضخم بدلاً من زيادة الاستثمار والإنتاج، ويوصي البحث بتقليل الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية من خلال وضع خطط استراتيجية واقعية لتشجيع القطاعات الإنتاجية الأخرى، مثل الصناعة التحويلية والزراعة والسياحة والخدمات اللوجستية، بهدف تنويع مصادر الدخل القومي وزيادة فرص العمل خارج القطاع العام.

الكلمات المفتاحية: الكتلة النقدية، معدل البطالة، الاقتصاد العراقي.

المقدمة

تُعد الكتلة النقدية من المتغيرات الاقتصادية الأساسية التي تؤدي دورًا محوريًا في توجيه الأداء الاقتصادي، إذ تؤثر بشكل مباشر على معدلات التضخم، النمو الاقتصادي، والاستثمار، ومن الظواهر التي تتأثر بتغيرات الكتلة النقدية هو معدل البطالة، إذ تؤثر السياسات النقدية التي تستهدف ضبط حجم العرض النقدي على مستويات الطلب الكلي، مما ينعكس على فرص التوظيف وسوق العمل، ويعتمد الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، تتسم العلاقة بين الكتلة النقدية والبطالة بتعقيدات ناتجة عن عوامل اقتصادية وهيكلية متعددة، لذا فأن دراسة هذه العلاقة تُعد ضرورية لفهم مدى تأثير التغيرات النقدية على سوق العمل، مما يساهم في تقديم مقترحات تعزز من فاعلية السياسات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار والنمو المستدام.

أهمية البحث

1. يسلط الضوء على أحد أبرز التحديات الاقتصادية في العراق، وهو ارتفاع معدلات البطالة، ومحاولة ربطها بأداة نقدية مركزية وهي الكتلة النقدية.
2. يسهم في تحليل العلاقة بين عرض النقد وسوق العمل ضمن السياق العراقي، ما يساعد في فهم ديناميكيات الاقتصاد الكلي خلال مرحلة ما بعد 2003.
3. يمكن أن يوفر أساسًا علميًا لصنّاع السياسات النقدية والمالية لتصميم تدخلات أكثر فاعلية تستهدف خفض البطالة من خلال أدوات السياسة النقدية.

4. يقدم قراءة تحليلية طويلة الأمد (2004–2023) لتفاعل الكتلة النقدية مع البطالة، خلال مدد اتسمت بالتغيرات الاقتصادية والمالية الحادة.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الآتي:

❖ هل تؤثر التغيرات في الكتلة النقدية على معدلات البطالة للمدة (2004-2023) في العراق، وما هي طبيعة هذه العلاقة؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكتلة النقدية ومعدل البطالة في العراق خلال المدة (2004-2023).

أهداف البحث: ركز البحث على تحقيق الأهداف الأتية:

1. تحليل العلاقة بين الكتلة النقدية ومعدل البطالة في العراق، وفهم كيفية تأثير التغيرات النقدية على سوق العمل.
2. قياس تأثير التغيرات في الكتلة النقدية على معدلات البطالة باستخدام الأساليب الاقتصادية والقياسية الحديثة.
3. تقييم أثر السياسة النقدية على سوق العمل في العراق، وتحديد ما إذا كانت الأدوات النقدية تُستخدم بفعالية للحد من البطالة.
4. تقديم توصيات لصانعي السياسات النقدية والاقتصادية حول كيفية تحسين دور السياسة النقدية في تقليل البطالة وتعزيز النمو الاقتصادي.

منهج البحث: من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته فقد استخدم هذا البحث أسلوب الجمع بين الأساليب التحليلية الوصفية المبنية على الاستدلال الاستنباطي في إطار النظرية الاقتصادية والأبحاث السابقة مع الأساليب الكمية القياسية المبنية على الاقتصاد القياسي، وذلك باستخدام أساليب التكامل المشترك.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث مسبوقة بالمقدمة، تناول المبحث الأول دراسة الكتلة النقدية ومعدل البطالة في العراق، في حين تناول المبحث الثاني تحليل العلاقة بين الكتلة النقدية ومعدل البطالة في العراق خلال مدة البحث، أما المبحث الثالث فقد ركز على قياس أثر الكتلة النقدية على معدل البطالة في الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول: التأصيل النظري للكتلة النقدية ومعدلات البطالة وتحليل العلاقة بينهما خلال المدة (2004-2023)

المطلب الأول: الكتلة النقدية

اولاً. مفهوم الكتلة النقدية: يُقصد بالكتلة النقدية "هي تلك الكمية من النقود المتوفرة في مدة زمنية معينة، والتي تحدد من قبل السلطة النقدية. بمعنى آخر هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها" (بلعزوز، 2017: 49)، وكذلك تتمثل الكتلة النقدية في "كمية وسائل الدفع في المجتمع التي تستخدم في تسوية المدفوعات (كافي، 2015: 318).

ثانياً. العوامل المحددة للكتلة النقدية: هنالك العديد من العوامل المحددة للكتلة النقدية والتي يمكن تمثيل أهمها بالآتي (الحاج، 2009: 221):

1. **السياسة العامة للبنك المركزي**: وهي تستند إلى السياسات العامة للحكومة وتهدف إما للتوسع أو الانكماش في الكتلة النقدية.

2. **كمية النقود المتداولة**: وهي مجموع وسائل الدفع المختلفة المتاحة في بلد ما في مدة زمنية معينة، بما في ذلك العملات المعدنية والورقية والودائع المصرفية.
3. **سرعة دوران النقود**: وهي متوسط عدد المرات التي يتم فيها تبادل الوحدة النقدية بين أفراد المجتمع، وتعتمد على عوامل عدة منها (توزيع الدخل اليومي أو الأسبوعي أو الشهري، وعادات التعامل النقدي، والوضع الاقتصادي العام).

ثالثاً. مكونات الكتلة النقدية: يمكن توضيح مكونات الكتلة النقدية من خلال الآتي (حداد وهذلول، 2008: 89):

1. **عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1):** ويضم مجموعة وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما خلال مدة زمنية معينة، فقد شاع هذا المفهوم لدى المدرسة التقليدية لتأكيدها على وظيفة النقود الأساسية كوسيط للتبادل، ويشمل الودائع الجارية التي يمكن الحصول عليها والعملة المتداولة بين أيدي الجمهور.
2. **عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2):** ويُعرف بمصطلح السيولة المحلية الخاصة، يُعد هذا المفهوم أوسع وأشمل من المفهوم السابق إذ يشتمل فضلا عن عرض النقد بالمفهوم الضيق (M_1) إلى كل من الحسابات البنكية الادخارية (الحسابات لآجل)، وهي أصول مالية أقل سيولة من سابقاتها ويحسب كالآتي: (السمهوي، 2012: 50)

M2 = M_1 + الحسابات المصرفية لآجل ... ... (1)

3. **عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3)**: فضلا عن عرض النقد بالمفهوم الواسع امتد مفهوم عرض النقد ليشمل بنود جديدة تتمثل في ودائع الادخار لدى المؤسسات الادخارية (غير المصرفية) ويُعرف بعرض النقد الأوسع ويمكن احتسابه وفق الآتي:

M3 = M_2 + ودائع الادخار لدى المؤسسات الادخارية ... ... (2)

4. **السيولة العامة للاقتصاد (M4):** يشتمل مفهوم السيولة العامة للاقتصاد على الأصول المالية السائلة باختلاف أنواعها داخل الاقتصاد، وتُعرّف بأنها "عرض النقد بالمفهوم الأوسع مضافًا إليها بقية الاصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالأوراق المالية والسندات الممثلة لقروض سواء اصدرتها الحكومة أو المشروعات الخاصة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والمصارف العقارية والودائع الحكومية وسندات الادخار والاوراق التجارية" (الدليمي، 1990: 118) وتحسب السيولة العامة للاقتصاد وفق الآتي:

M4 = **M3** + الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية من الأوراق المالية والسندات المتمثلة بالقروض سواء أصدرتها الحكومة أو المشروعات الخاصة أو شركات الاستثمار المتخصصة ... **(3)**

يمكن التأكيد بشكل عام على أنَّ الكتلة النقدية تتألف من النقود الورقية، والنقود المساعدة (سواء كانت ورقية أو معدنية) التي تصدرها البنوك المركزية، فضلًا عن النقود الإلكترونية المصرفية أو الودائع التي تصدرها المصارف التجارية، وتمثل هذه الأخيرة النسبة الأكبر من حجم الكتلة النقدية المتداولة في النظم المالية الحديث (بلعزوز، 2017: 49).

المطلب الثاني: البطالة

تشكل البطالة إحدى أهم المشكلات التي تواجه المجتمعات النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، وذلك لأنها تهدد استقرارها وتعرقل تقدمها، وتتمثل بأنها عدم قدرة الأشخاص القادرين والراغبين في

العمل على إيجاد فرص عمل مناسبة، وظهرت البطالة في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين عندما أصاب العالم اختلال في التوازن الاقتصادي والذي بلغ ذروته في أزمة الكساد الكبير عام 1929، وكذلك أثرت الأزمة المالية العالمية عام 2008 بشكل كبير في ازدياد معدلات البطالة، فضلًا عن التأثير الكبير الذي سببته أزمة جائحة كورونا (Covid-19)، إذ انتشرت البطالة بمعدلات كبيرة في الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية، وإلى يومنا الحاضر فإن دولاً كثيرة تعاني من هذه المشكلة وبخاصة الدول النامية، وتظل البطالة إحدى أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعطل حياة الأفراد من جيل إلى آخر، وقد تظافرت عوامل عدة في ازدياد معدلات البطالة منها النمو السكاني المتزايد، طبيعة الاقتصاد العراقي بعدّه اقتصادًا ريعيًا وذلك لاعتماده على القطاع النفطي كمصدر أساس للإيرادات، فضلًا عن ضعف دور قطاع الخاص في استيعاب اليد العاملة (خلف،2021: 10).

أولاً. مفهوم البطالة: تُعّد البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم المتقدمة منها أو النامية باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ لم تعد البطالة مشكلة الدول النامية فحسب بل أصبحت إحدى أخطر المشاكل التي تواجه البلدان المتقدمة أيضًا إذ باتت تهدد تماسك واستقرار مجتمعاتها (حسان،2012: 176).

تُعرّف البطالة بأنها: (التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة بالرغم من قدرة ورغبة هذه القوة بالعمل والانتاج) (الوزني والرفاعي، 162:2006)

وعُرَّفت أيضًا بأنها "التعطل لجزء من قوة العمل الراغبة والقادرة على العمل في مجتمع ما" (الوادي والعساف، 2009: 189).

أما منظمة العمل الدولية فقد عرفت البطالة (اللفظ الذي يشمل كل الاشخاص العاطلين عن العمل رغم قيامهم بالبحث عنه وبأجر ورغم استعدادهم له وقد بلغوا مرحلة من العمر تؤهلهم للكسب والإنتاج) (David & Autres,1999:213-214)

ويعرفها الباحث: بأنها الحالة الاقتصادية التي تشير إلى وجود أفراد في سن العمل، لديهم القدرة والاستعداد للعمل، ولكنهم غير قادرين على العثور على وظيفة مناسبة .ويتم قياسها عن طريق معدل البطالة، الذي يُحسب كنسبة مئوية للعاطلين عن العمل إلى إجمالي القوى العاملة.

ويقاس معدل البطالة (Unemployment Rate) بعدد العاطلين عن العمل مقسوما على اجمالي القوى العاملة أي إن (معدل البطالة) هو النسبة المئوية للقوى العاملة من غير الموظفين والتي تبحث عن عمل وكالآتي (داود وآخرون، 2011: 186):

معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل /القوة العاملة ×100

ثانياً. أسباب البطالة: تتباين أسباب البطالة وتتنوع من مكان لآخر، ومن أهم هذه الأسباب:

تُعد البطالة من أهم المشكلات التي تُهدد استقرار المجتمعات، وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى ظهور البطالة، وهي تختلف من مجتمع إلى آخر ومن أهمها (الشمري، 2005: 7):

1. **تحديات التحولات التكنولوجية على سوق العمل:** يُواجه سوق العمل تحدياتٍ جمة مع ازدياد وتيرة التطورات التكنولوجية، إذ تُؤدي هذه التحولات أحيانًا إلى فقدان بعض الوظائف، مما يُساهم في ارتفاع معدلات البطالة، ومع ذلك من المهم التأكيد على أن التقدم التكنولوجي ليس السبب الوحيد وراء هذه الظاهرة، فالتطور والتغيير أمران طبيعيان في مسار الحياة، مما يستدعي إعادة تأهيل اليد العاملة وتغيير مساراتها المهنية أحيانًا.

2. **ضعف جذب الاستثمارات:** تُعدّ الاستثمارات الخارجية عنصرًا مهمًا في خفض معدلات البطالة، إذ تُسهم في خلق فرص عمل جديدة لكن ضعف قدرة البلدان النامية على استقطاب هذه الاستثمارات في مختلف القطاعات يُعيق توفير فرص عمل كافية للأجيال القادمة.
3. **ثغرات التخطيط التعليمي وفجوة التنسيق مع متطلبات سوق العمل:** يُعاني سوق العمل من فائض في بعض التخصصات في حين ينقصه تخصصات أخرى، وذلك بسبب ثغرات التخطيط التعليمي وفجوة التنسيق مع متطلبات سوق العمل.
4. **عدم كفاءة اليد العاملة:** يُعد قلة مرونة العمال وعدم قدرتهم على التكيف مع متطلبات سوق العمل المُتغيرة من العوامل الرئيسة المؤدية إلى تفاقم ظاهرة البطالة، وذلك لوجود فجوة مهارات بين مؤهلاتهم وخبراتهم وبين احتياجات الوظائف المتاحة.

ثالثاً. بعض الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبطالة: يترتب على وجود البطالة العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي لا يمكن تجاهلها فالبطالة تشكل السبب الرئيس لمعظم المشكلات التي تواجه البلدان التي تعاني من هذه الظاهرة، ويمكن تمثيل ذلك بالآتي (القريشي، 2000: 2002):

1. **الاثار الاقتصادية للبطالة**: تُعدّ البطالة من أهمّ العوامل المؤثّرة على الاقتصاد الوطني، إذ تُخلّف آثارًا متنوعة على مختلف جوانبه منها:

أ. ظهور الكساد الاقتصادي للسلع في المجتمع وذلك لأن الازدهار الاقتصادي لأي مجتمع مرتبط بوجود إنتاج من قبل أفراده، والإنتاج بدوره يعتمد على العمل.

ب. انخفاض الإنتاج الفعلي مقارنة بالإنتاج المحتمل والذي يحدث نتيجة تعطّل عدد كبير من العاملين عن العمل والإنتاج.

ج. خسارة الاستثمار في التعليم يحدث عندما يصبح التعليم الذي تلقاه الأفراد العاطلون عن العمل غير مجدي خلال مدة البطالة، ومن ثم يمثل خسارة للإنفاق الوطني.

د. انخفاض إيرادات الدولة نتيجة تراجع حجم الضرائب على الدخل بسبب البطالة. (عبدالسميع، 53:2008).

2. **الاثار الاجتماعية للبطالة**: تُلقي البطالة بظلالها السلبية على المجتمع، لا سيما عن طريق آثارها الاجتماعية المدمرة التي تفوق أحيانًا آثارها الاقتصادية، فالشعور بالعجز والإحباط الناتج عن عدم الحصول على فرص العمل أو فقدان الوظيفة يُعيق الفرد ويُحطّم طموحه، مما يُعيق عملية التنمية ويُثقل كاهل المجتمع، ولعلّ أخطر تلك التأثيرات الاجتماعية تتمثل في ازدياد معدلات الجريمة والانتحار، ناهيك عن تفكك الأسر وتراجع القيم الاجتماعية (حسين وسعيد، 2004: 333)، وفيما يأتي بعض آثارها الاجتماعية:

أ. التخلف الاجتماعي الناشئ بسبب عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للأسر التي يعاني أفرادها من البطالة مثل الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والتغذية والايواء.

ب. تؤدي البطالة إلى تأخير سن الزواج وتكوين أسرة مستقرة للشباب، ممّا يُؤثّر سلبًا على صحتهم النفسية والمجتمعية، ويُعيق تحقيق التوازن في حياتهم (داود واخرون، 2005: 216).

ج. تُلقي البطالة بآثارها السلبية على رأس المال البشري، فتُفقد العامل خبراته ومهاراته العلمية المتراكمة مع مرور الوقت، فكما تتوقف عملية اكتساب هذه الخبرات في مدة البطالة وتبدأ مهاراته بالتآكل

والنسيان حتى وإن عاد إلى العمل لاحقًا ينتج عن ذلك انخفاض إنتاجيته وتراجع كفاءته، ممّا يُعيق مسيرته المهنية ويُقلّل من قدرته على المساهمة في تنمية المجتمع (عقون، 2010: 14).

د. ازدياد حالات الاضطرابات النفسية بين الأفراد العاطلين عن العمل، ممّا يُؤدّي إلى تفشّي ظواهر سلبية مثل العنف الأسري وارتفاع معدلات الطلاق والانتحار، ويُنجم عن ذلك تفكك الأسر وتشرد الأطفال، ممّا يُهدّد بانتشار الانحراف الأخلاقي.

ه. تُؤدّي البطالة المُمتدّة إلى تفاقم السلوكيات الضارة مثل التدخين وتعاطي الكحول، ممّا يُثقل كاهل الاقتصاد من ناحية، ويُشجّع على ارتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتوفير المال لتمويل تلك السلوكيات من ناحية أخرى، إذ لوحظ ازدياد معدلات الجريمة بالتزامن مع ارتفاع معدلات البطالة ونعلم جميعًا أنّ الجرائم تُلقي بظلالها على المجتمع، ممّا يُكبّده تكاليف باهظة، سواءً من ناحية معالجتها أو من ناحية نتائجها الوخيمة، ولذلك فإنّ علاج هذه الظاهرة المُقلقة يتطلب تخصيص المزيد من الموارد لتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية المُكلفة بمكافحة الجريمة (العيسى وقطف، 2007: 249).

3. **الأثار السياسية للبطالة:** للبطالة العديد من الآثار السياسية التي تصيب المجتمعات التي تعاني من هذه الظاهرة، لذا سنتطرق لبعض هذه الآثار (النبهاني، 2013: 52)

أ. تقود البطالة إلى تداعيات امنية وسياسية خطيرة ومنها انتشار الجرائم.

ب. تدفع قلة فرص العمل المواطنين إلى الهجرة بحثًا عن آفاق أوسع، ممّا يُجبرهم على خوض رحلة محفوفة بالمخاطر في بعض الأحيان.

ج. تُعد البطالة من أبرز العوامل المُهددة لاستقرار الدول، إذ تُؤدي إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، مما يُشكل بيئة خصبة لزعزعة الأمن والسلام، وفتح الباب أمام احتمالية حدوث اضطرابات سياسية قد تُفضي إلى تغيير الحكومات.

د. تفكك الوحدة الوطنية وتلاشي الشعور بالانتماء الوطني وسيادة اللامبالاة ظلت البطالة هاجسًا يؤرق الدول على مر العصور، على وجه الخصوص تلك التي تعاني من ضعف في إدارة مواردها البشرية والاقتصادية، وتفاقمت هذه الظاهرة في بعض الأحيان بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية التي ضربت تلك الدول.

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين الكتلة النقدية ومعدل التضخم في العراق للمدة (2004-2023)

من أجل تحليل أثر الكتلة النقدية على معدل التضخم ومعرفة طبيعة هذه العلاقة، عن طريق بيانات الاقتصاد العراقي في مدة البحث (2004-2023) وكما يأتي:

جدول (1): العلاقة بين الكتلة النقدية ومعدل البطالة في العراق للمدة (2004-2023)

السنة	الكتلة النقدية (1)	معدل التغير السنوي (2)	معدل البطالة % (3)	معدل التغير السنوي للبطالة %(4)
2004	12254000	——	26.8	——
2005	14684000	19.83	17.9	(33.21)
2006	21080000	43.56	17.5	(2.23)
2007	26956076	27.88	11.7	(33.14)
2008	34919675	29.54	15.3	30.77

(8.50)	14	30.12	45437918	2009
(14.29)	12	32.90	60386086	2010
(7.50)	11.1	19.53	72177951	2011
7.21	11.9	4.56	75466360	2012
1.68	12.1	16.18	87679504	2013
(12.40)	10.6	3.48	90727801	2014
24.34	13.18	(8.96)	82595493	2015
(18.06)	10.8	6.64	88081993	2016
27.78	13.8	1.54	89441338	2017
(1.52)	13.59	2.98	92105401	2018
0.44	13.65	11.94	103104122	2019
0.66	13.74	16.30	119906193	2020
0.51	13.81	16.67	139900000	2021
19.47	16.5	20.29	168291713	2022
(6.06)	15.5	1.29	170464256	2023

المصدر: إعداد الباحثان بالاستناد على:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية، تقارير سنوية مختلفة.
- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث/ قسم الاحصاءات النقدية والمالية للسنوات (2016-2023).

العمود (2،4) من إعداد الباحث باستخدام الصيغة: $\frac{p2-p1}{p1} \mathbf{x\ 100}$ =معدل التغير السنوي.

يتضح من الجدول رقم (1) أنَّ الكتلة النقدية (M2) شهدت ارتفاعًا في المدة (2004-2009)، إذ بلغت (12,254,000) مليون دينار في عام 2004، في حين بلغ معدل التضخم (26.8%) للعام نفسه، وفي عام 2008 شهدت الكتلة النقدية زيادة لتصل إلى (34,919,675) مليون دينار، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في العام نفسه إلى (15.3%)، ويمكن تفسير هذه العلاقة الطردية، التي قد تبدو مخالفة للتوقعات الاقتصادية، ويمكن تفسير هذه العلاقة الطردية بعدة أسباب من أبرز هذه الأسباب أن زيادة الكتلة النقدية ربما لم تُقابل بزيادة في الإنتاج الحقيقي، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار دون خلق فرص عمل جديدة، أي إن هذه الزيادة تحولت إلى تضخم بدلاً من أن تسهم في تنشيط الاقتصاد. كما أن ضعف القنوات الاستثمارية والهيكل الإنتاجي في العراق ساهم في الحد من أثر الكتلة النقدية على تحفيز التشغيل، فضلا عن ذلك، فأن الاعتماد الكبير على الإيرادات الريعية وتفشي الفساد الإداري وسوء توجيه الإنفاق العام، كلها عوامل حالت دون استغلال الزيادة النقدية في دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة، مما انعكس سلبًا على معدل البطالة، ولا يمكن إغفال تأثير الأزمة المالية العالمية في عام 2008، التي أثرت على حجم الاستثمار والطلب الكلي في العديد من الاقتصادات، ومنها العراق، إذ تراجعت معدلات التوظيف على الرغم من زيادة السيولة المتاحة، ثم اخذت الكتلة النقدية في النمو عام 2009 لتصل الى (45,437,918) مليون دينار، فيما انخفض معدل البطالة للعام نفسه ليصل إلى (14%)، يشير ذلك إلى وجود علاقة عكسية بين الكتلة النقدية (M2) ومعدل

البطالة، إذ يؤدي ارتفاع الكتلة النقدية إلى انخفاض معدل البطالة، يعود هذا الانخفاض إلى ارتفاع أسعار النفط والتحسن النسبي في أداء المؤسسات الحكومية في العراق، فضلًا عن توفير فرص عمل للعاطلين لرفع مستوى التشغيل، إذ حصل العديد من الأفراد على فرص عمل في مختلف التخصصات نتيجة للموازنات الانفجارية التي تزامنت مع زيادة العائدات النفطية.

وفي الأعوام (2010-2015)، استمرت الكتلة النقدية في النمو عام 2010 لتصل إلى (60,386,086) مليون دينار، بينما بلغ معدل البطالة (12%) للعام نفسه، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الكتلة النقدية (M2) ومعدل البطالة وهو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، وفي عام 2015 شهدت الكتلة النقدية زيادة لتصل إلى (82,595,493) مليون دينار، وارتفع معدل البطالة إلى (13.18%،) ويرجع هذا التأثير السلبي لسيطرة عصابات داعش الإرهابية على بعض المحافظات العراقية، مما أدى إلى تهجير السكان وترك أعمالهم ووظائفهم، وهو ما انعكس سلبًا على العلاقة بين الكتلة النقدية (M2) ومعدل البطالة.

أما في الاعوام (2016-2021)، فقد ارتفعت الكتلة النقدية لتصل إلى (90,466,370) مليون دينار عام 2016، بينما انخفض معدل البطالة إلى (10.8%)، وذلك بسبب الاستقرار في الوضع الأمني وتوفير فرص عمل للعاطلين، وفي عام 2021 استمرت الكتلة النقدية في النمو لتصل إلى (168,202,242) مليون دينار، بينما بلغ معدل البطالة (13.81%) للعام نفسه يعود ذلك إلى آثار جائحة كورونا التي أدت إلى توقف جميع الأنشطة الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط، مما تسبب في انخفاض كبير في الإيرادات الحكومية، وعلى الرغم من ذلك استمرت الكتلة النقدية في النمو عام 2023 لتصل إلى (170,464,256) مليون دينار، وارتفع معدل البطالة إلى (15.5%) ويعود الارتفاع في معدل البطالة إلى زيادة أعداد الخريجين من المعاهد والجامعات الأهلية والحكومية.

المبحث الثالث: تحليل وقياس أثر الكتلة النقدية على معدل البطالة في الاقتصاد العراقي

المطلب الأول: نتائج تحليل العلاقة بين الكتلة النقدية ومعدل البطالة في العراق للمدة (2004-2023)

أولاً. توصيف الأنموذج القياسي: تُعد مرحلة توصيف (صياغة) النموذج القياسي إحدى المراحل الأكثر أهمية وتعقيدًا في بناء النماذج الاقتصادية، نظرًا لما تتطلبه من دقة في تحديد المتغيرات الاقتصادية المستخدمة، وذلك استنادًا إلى الأسس النظرية الاقتصادية والدراسات العلمية السابقة، وتهدف هذه المرحلة إلى ترجمة العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة إلى معادلات رياضية تعكس طبيعة واتجاه التأثير بينها، مما يسهم في بناء أنموذج قياسي يُستخدم لتحليل تأثير الكتلة النقدية على معدل البطالة في العراق وتتضمن عملية التوصيف القياسي للنموذج المستخدم خطوتين أساسيتين وكالاتي:

1. **تحديد المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النماذج القياسية:** من أجل استكشاف طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغير المعتمد والمتغير التفسيري التي تم تناولها في الجانبين النظري والتحليلي وبحسب منطق النظرية الاقتصادية تم توضيح متغيرات البحث على شكل جدول، إذ ضم هذا الجدول المتغير المستقل (الكتلة النقدية) فضلًا عن المتغير التابع (معدل البطالة) وكما موضح في الجدول رقم (2):

جدول (2): التوصيف الدالي لمتغيرات البحث ونوعها ورموزها

ت	اسم المتغير	رمز المتغير	نوع المتغير
1	الكتلة النقدية	M2	متغير مستقل
2	معدل التضخم	UE	متغير تابع

المصدر: اعداد الباحثان.

2. صياغة معادلات النماذج القياسية المستعملة رياضيًا: بناءً على التحليل الاقتصادي للعلاقة بين الكتلة النقدية ومعدل البطالة في العراق والمعلومات المتاحة عن الدراسات والأبحاث القياسية السابقة، ولأجل اكمال خطوات البحث يمكن صياغة الأنموذج القياسية بحسب الآتي: يتضمن هذا الأنموذج تقدير انعكاس الكتلة النقدية كمتغير تفسيري على معدل البطالة كمتغير معتمد، وقد اعتمد هذا البحث على بيانات ربع سنوية امتدت من الربع الأول لعام 2004 إلى الربع الرابع لعام 2023 ليصبح لدينا (80) مشاهدة وهي كافية لتطبيق أنموذج (ARDL)، ويمكن صياغة دالته ومعادلته كما يأتي:

$$UE = F(M2) \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

$$\Delta UE = C + B_1 M2_{t-1} + \sum_{i=1}^{q} \lambda_1 \Delta\, M2_{t-i} + \varepsilon t \ldots\ldots\ldots (5)$$

إذ إنَّ:

UE: معدل البطالة.

M2: المتغير الوسيط.

Δ: الفروق الأُولى.

C: الحد الثابت.

μ_t: حد الخطأ العشوائي.

B: معلمات العلاقة طويلة الأجل. λ: معلمات العلاقة قصيرة الأجل الفروق الأولى.

ثانياً. نتائج اختبارات جذر الوحدة للسكون: من أجل التأكد من مدى سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث بشكل أفضل يتم استخدام اختبارات جذر الوحدة بصفتها خطوة موثوقة وملائمة والتي يستند عليها بقية اختبارات الأنموذج ومن بين هذه الاختبارات هو اختبار (ديكي فوللر) الذي تم توظيفه في هذا البحث، لذلك يجب على السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث اجتياز هذا الاختبار لغرض تحديد الأنموذج المناسب في تحليل وقياس فاعلية الأدوات الكمية للسياسة النقدية على معدل البطالة في العراق، استقرت البيانات (أصبحت ساكنة) عند الفرق الأول وليس عند المستوى، مما يشير إلى أن المتغيرين I(1)، وكما موضح بالجدول رقم (3):

جدول (3): نتائج سكون السلسلة الزمنية حسب اختبار (ADF) عند المستوى والفرق الأول

At Level			
	Variables	M2	UE
With Constant	t-Statistic	-0.8011	-2.0703
	Prob.	0.8125	0.2571
	Result	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.9496	-2.5700
	Prob.	0.1150	0.2950
	Result	n0	n0

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.1.7

At Level			
	Variables	**M2**	**UE**
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.5361	-0.1154
	Prob.	0.8294	0.6404
	Result	n0	n0
At First Difference			
With Constant	Variables	d(M2)	d(UE)
	t-Statistic	-2.0342	-3.6027
	Prob.	0.0719	0.0081
	Result	*	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8661	-2.2614
	Prob.	0.0614	0.4489
	Result	*	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.3127	-6.8953
	Prob.	0.0033	0.0000
	Result	***	***

المصدر: من اعداد الباحث استنادًا إلى مخرجات برنامج (Eviews.11)

- تدل العلامة (*) انها معنوية عند مستوى معنوية 10%. (**) وتتعني معنوي عند مستوى معنوية 5%. وتعني (***) انها معنوية عند مستوى معنوية 1% .

ثالثاً. التقدير الأولي لأنموذج معدل البطالة (ARDL): يبين الجدول رقم (4) نتائج تقدير الاختبار الأولي إذ يلاحظ أن قيمة معامل التحديد بلغت R^2=0.74، اي ان المتغير المستقل (معدل البطالة) يفسر ما نسبته (74%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل البطالة) وأن النسبة الباقية والبالغة (26%) تدخل ضمن حد الخطأ العشوائي وتمثل كتغيرات أخرى لم تضمن في النموذج، وكانت قيمة معامل التحديد أقل من قيمة Durbin-Watson stat الأمر الذي يؤكد عدم وجود الانحدار الزائف بين متغيرات محل البحث، وبلغت قيمة اختبار (F) خلال مدة البحث (38.26) الامر الذي يؤكد معنوية النموذج المقدر ككل، وأن الأنموذج الذي تم اختيارهُ حسب أنموذج ARDL هو (4،0) وفقاً لمعايير اختبارات فترة الإبطاء المثلى (AIC، BIC،HQ) إذ يتم اختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير.

جدول (4): نتائج اختبار التقدير الأولي لأنموذج معدل البطالة (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UE(-1)	0.8847	0.1206	7.3381	0.0000
UE (-2)	-0.1738	0.1616	-1.0751	0.2862
UE (-3)	-0.1562	0.1606	-0.9724	0.3344
UE (-4)	-0.1793	0.1105	-1.6225	0.1095
M2	-0.2483	0.0990	-2.5068	0.0147
C	0.0228	0.0166	1.3746	0.1739
R-squared	0.7435	Mean dependent var		-0.0080

Adjusted R-squared	0.7241	S.D. dependent var	0.1695
S.E. of regression	0.0891	Akaike info criterion	-1.9195
Sum squared resid	0.5234	Schwarz criterion	-1.7297
Log likelihood	75.1006	Hannan-Quinn criter.	-1.8439
F-statistic	38.2632	Durbin-Watson stat	2.7966
Prob(F-statistic)	0.0000		

المصدر: عمل الباحثان استنادًا الى مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 11).

رابعاً. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك: للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل (الكتلة النقدية) وبين المتغير التابع (معدل البطالة)، وذلك باستخدام احصاءة (F) عن طريق اختبار الحدود، إذ يبين الجدول رقم (5) نتائج اختبار التكامل المشترك لأنموذج البحث باستخدام اختبار الحدود حسب منهجية (ARDL).

جدول (5): نتائج اختبار التكامل المشترك لأنموذج معدل البطالة ARDL حسب اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-statistic	21.70509	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.50%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: عمل الباحثان استنادًا إلى مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 11).

اتضح أن قيمة إحصاءة (F) المحتسبة والبالغة (21.705) وهي أعلى من قيمتها الجدولية للحدين الأعلى والأدنى وعند مستويات المعنوية (1%،2.5%، 5%، 10%) وهذا يعني رفض فرضية العدم (H0) القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات البحث، ونقبل الفرضية البديلة (H1) القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في مدة محل البحث، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغير المستقل (الكتلة النقدية) نحو المتغير التابع (معدل البطالة) مما يؤكد صحة فرضية البحث الأمر الذي يتطلب تقدير الاستجابة قصيرة وطويلة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ.

خامساً. نتائج تقدير معلمة تصحيح الخطأ ومعلمات الأجل القصير والطويل: بعد اختبار الحدود (تكامل مشترك) وتبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغير التفسيري (الكتلة النقدية) نحو المتغير التابع (معدل البطالة) لذلك لابد من تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) للأنموذج المقدر يتضح من الجدول رقم (6) أن معلمة تصحيح الخطأ قد حققت شرطي السالبية والمعنوية الاحصائية إذ بلغت (-0.6246) عند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أنَّ (0.6246) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، بمعنى أن معدل البطالة يتطلب حوالي أربعة أشهر وهي استجابة بطيئة لبلوغ قيمته التوازنية

في الأجل الطويل. والجدول أدناه يبين نتائج تقدير الاستجابة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل وفق نموذج (ARDL) لبيان العلاقة بين الكتلة النقدية ومعدل البطالة في العراق للمدة (2004-2023) وكما يأتي:

جدول (6): نتائج معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ لأنموذج معدل البطالة

مقدرات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(UE(-1))	0.5093	0.0970	5.2491	0.0000
D(UE (-2))	0.3355	0.1097	3.0593	0.0032
D(UE (-3))	0.1793	0.1105	1.6225	0.1095
D(M2)	-0.2483	0.0990	-2.5068	0.0147
CointEq(-1)	-0.6246	0.0971	-6.4333	0.0000
Cointeq = UE - (-0.3975M2 + 0.0365)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-0.3975	0.1433	-2.7747	0.0072
C	0.0365	0.0257	1.4188	0.1607

المصدر: عمل الباحثان استنادًا إلى مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 11).

المطلب الثاني: تقييم جودة الأنموذج المقدر اقتصاديًا وقياسيًا

أولاً. تقييم جودة الأنموذج اقتصاديًا

تقييم معلمات الأجل القصير والطويل: يتضح من النتائج الواردة في الجدول رقم (6) والخاصة بقياس العلاقة بين الكتلة النقدية ومعدل البطالة في العراق للمدة (2004-2023) ووفقاً لأنموذج (ARDL) وكالآتي:

- تشير المعلمة المقدرة لمتغير الكتلة النقدية (M2) إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الكتلة النقدية ومعدل البطالة (UE) في الأجلين القصير والطويل، إذ بلغت قيمة معدل البطالة (0.248-) في الأجل القصير بالنسبة لمتغير الكتلة النقدية، أي إن زيادة الكتلة النقدية بمقدار(1%) يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار (0.248-%)، في حين بلغت قيمة معدل البطالة (0.397-) في الأجل الطويل بالنسبة لمتغير الكتلة النقدية، أي إن زيادة الكتلة النقدية بمقدار (1%) يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار (0.397-%) وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ويتفق مع فرضية البحث وواقع الاقتصاد العراقي هذه العلاقة تتفق مع منحنى فيليبس في الأجل القصير إذ تؤدي زيادة الكتلة النقدية إلى تحفيز الطلب الكلي وتقليل البطالة ومع ذلك في العراق هذه العلاقة تواجه تحديات بسبب هيكل الاقتصاد الريعي والبطالة الهيكلية زيادة الكتلة النقدية غالبًا ما تُترجم إلى تضخم دون تحسين في معدلات التوظيف بسبب ضعف التنويع الاقتصادي وسوء إدارة الموارد.

ثانياً. تقييم جودة الأنموذج المقدر من الناحية القياسية: بعد تقدير معلمات النموذج القياسي للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل وبعد تأكيد جودة الانموذج القياسي المستعمل في قياس العلاقة بين الكتلة النقدية ومعدل البطالة في العراق وخلوة من جميع المشاكل القياسية الأمر الذي يدعوا إلى إجراء الاختبارات التشخيصية وكالآتي:

1. **اختبار الارتباط الذاتي لأنموذج معدل البطالة**: يوضح الجدول رقم (7) نتائج اختبار الارتباط الذاتي استناداً إلى اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي (BGLM) الذي يعد الاختبار الأنسب في الكشف عن وجود الارتباط الذاتي بين بيانات سلسلة المتغير العشوائي، إذ يظهر الاختبار أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي كون أن القيمة الاحتمالية المصاحبة لكل من اختبار (F) ومربع كاي كانت أكبر من مستوى دلالة (5%)، إذ بلغت القيمة الاحتمالية لإحصاءة (F) (0.741)، وكانت القيمة الاحتمالية لإحصاءة مربع كاي (0.558)، وهذا يعني قبول الفرضية العدم القائلة بخلو الأنموذج المقدر (معدل البطالة) من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي.

الجدول (7): نتائج اختبار الارتباط الذاتي (LM) لأنموذج معدل البطالة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	2.744273	Prob. F(2,64)	0.7419
Obs*R-squared	5.686913	Prob. Chi-Square(2)	0.5582

المصدر: عمل الباحثان استنادًا إلى مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 11).

2. **اختبار عدم تجانس التباين لنموذج معدل البطالة**: يبين الجدول رقم (8) نتائج اختبار ثبات تجانس التباين أن انموذج معدل التضخم لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين كون قيمة إحصاءة (F) المحتسبة بلغت (0.3945) عند مستوى احتمال (0.5320)، وهذا يعني قبول الفرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في الأنموذج المقدر (معدل البطالة).

جدول (8): نتائج عدم تجانس التباين (ARCH) لأنموذج معدل البطالة

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.394579	Prob. F(1,69)	0.5320
Obs*R-squared	0.403708	Prob. Chi-Square(1)	0.5252

المصدر: عمل الباحثان استنادًا إلى مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 11).

3. **اختبار مدى صحة الشكل الدالي (Ramsey-RESET):** يتبين من الجدول رقم (9) أن قيمة إحصاءة (F) المحتسبة بلغت (0.387) وبمستوى دلالة احصائية بلغت (Pro: 0.535)، وهذا يعني قبول فرضية العدم القائلة بصحة الشكل الدالي المستخدم في الأنموذج المقدر (معدل البطالة).

جدول (9): اختبار (Ramsey-RESET) للأنموذج معدل البطالة

Ramsey RESET Test Equation: UNTITLED Omitted Variables: Squares of fitted values			
Test	**Value**	**Df**	**Probability**
t-statistic	0.622479	65	0.5358
F-statistic	0.387481	(1, 65)	0.5358

المصدر: اعداد الباحثان استنادًا إلى مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews11).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة بين التغيرات في الكتلة النقدية ومعدل البطالة في العراق، إلا أن هذه العلاقة قد تختلف في المدى القصير والطويل، إذ أظهرت نتائج البحث وجود علاقة عكسية

بين التغيرات في الكتلة النقدية ومعدل البطالة في العراق، إذ تميل الزيادة في المعروض النقدي إلى انخفاض معدل البطالة في الأجل القصير، مما يعكس أهمية ضبط السياسة النقدية لتجنب معدل البطالة المرتفع، وهذا يتطابق وفرضية البحث.

2. بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي واعتماده الكبير على الإنفاق الحكومي والإيرادات النفطية، فإن تأثير السياسة النقدية على سوق العمل ليس بالقوة التي تظهر في الاقتصادات الصناعية أو المتنوعة.
3. نتيجة للاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي فإنَّ التغيرات في الكتلة النقدية لا تنعكس مباشرة على مستويات التوظيف في القطاع الخاص كما هو الحال في الاقتصادات الأخرى.
4. أظهرت النتائج أن التوسع النقدي لم يؤدِ دائمًا إلى انخفاض معدلات البطالة، لاسيما عندما كان التوسع النقدي مرتبطًا بارتفاع الأسعار والتضخم بدلاً من زيادة الاستثمار والإنتاج.
5. أثرت عوامل أخرى مثل الاستقرار السياسي، وتقلبات أسعار النفط، ومستوى التنويع الاقتصادي، على العلاقة بين الكتلة النقدية والبطالة، مما يجعل من الصعب الاعتماد على السياسة النقدية وحدها في معالجة مشكلة البطالة في العراق فضلًا عن ضعف مساهمة القطاع الخاص في استيعاب اليد العاملة، الأمر الذي يتطلب وضع استراتيجيات للتعامل مع هذه التقلبات.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة تطوير أدوات السياسة النقدية في العراق لتكون أكثر فاعلية في تحفيز الاستثمار المحلي وزيادة الإنتاج، مما يسهم بشكل ملموس في خفض معدلات البطالة المرتفعة، خاصة بين فئة الشباب والخريجين الجدد، وذلك من خلال أدوات تتناسب مع هيكل الاقتصاد العراقي الريعي.
2. تقليل الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية من خلال وضع خطط استراتيجية واقعية لتشجيع القطاعات الإنتاجية الأخرى، مثل الصناعة التحويلية والزراعة والسياحة والخدمات اللوجستية، بهدف تنويع مصادر الدخل القومي وزيادة فرص العمل خارج القطاع العام.
3. تعزيز دور البنوك الحكومية والأهلية والمؤسسات المالية العراقية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خصوصاً في المحافظات ذات نسب البطالة المرتفعة، لضمان توجيه الكتلة النقدية نحو الأنشطة الإنتاجية ذات الأثر المباشر على الاقتصاد بدلاً من التركيز على المضاربات العقارية والاستهلاك غير المنتج.
4. العمل على خفض معدلات البطالة من خلال تحسين بيئة الاستثمار في العراق، عبر تبسيط الإجراءات الإدارية والحد من البيروقراطية والفساد، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص بما يضمن جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مشاريع تنموية واقتصادية مستدامة.
5. ضرورة تبنّي البنك المركزي العراقي لسياسات نقدية مرنة تستجيب لطبيعة الاقتصاد العراقي الذي يتسم بضعف التنوع وارتفاع معدلات الإنفاق العام، مع مراعاة التقلبات في أسعار النفط العالمية، وذلك لضمان تحقيق الاستقرار النقدي والسيطرة على التضخم ودعم استقرار سوق العمل.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. بلعزوز، بن علي (2017)، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
2. الحاج، طارق (2009)، المالية العامة، الاصدار الاول، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن.

3. حداد، أكرم، وهذلول، مشهور (2008)، النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن.
4. حسان، ظافر طاهر (2012)، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي مشكلة البطالة وامكانية حلها، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، الاصدار (52)، العراق.
5. حسين، مجيد علي، وسعيد، د. عفاف عبد الجبار (2004)، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، طبعة اولى دار الاوائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
6. خلف، علا علي، (2021)، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البطالة في الاقتصاد العراقي في ظل التحول من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق للمدة (2004 -2020)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الفلوجة.
7. داود، حسام، وسلمان، مصطفى، والصعيدي، عماد، وعقل، خضر، والخصاونة، يحيى (2011) مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. داود، حسام، وسلمان، مصطفى، والصعيدي، عماد، وعقل، خضر، والخصاونة، يحيى (2011) مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
9. الدليمي، عوض فاضل اسماعيل (1990)، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، العراق.
10. السمهوي، محمد سعيد (2012)، اقتصاديات النقود والبنوك، الاصدار الاول، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن.
11. الشمري، خالد (2005)، القانون الجنائي الدولي ومصادره، مطبعة الكريوت، الكويت.
12. عبد السميع، أسامة السيد (2008)، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية، طبعة اولى، ص53، دار الفكر الجامعي، مصر.
13. عقون، سليم (2010) قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر. رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر.
14. العيسى، نزار سعد الدين، وقطف، ابراهيم سلمان (2006) الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع الطبعة الاولى عمان.
15. القريشي، مدحت كاظم (2007)، اقتصاديات العمل، دار الأوائل للنشر الطبعة الاولى، عمان، الأردن.
16. كافي، مصطفى يوسف (2015)، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن.
17. النبهاني، احمد (2013)، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
18. الوادي، محمود حسين والعساف، احمد عارف (2009)، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة (ط1) جامعة الزرقاء الاهلية.
19. الوزني، خالد، والرفاعي، احمد (2003)، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر، ص 249، عمان.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. David, Begget, Autres,Dunod (1999) Macroeconomic – edition 2-Paris-, p(213-214).